مجلة (المُدبّـر) المجلد 03، العدد 02، 2016
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 05-22

كفاءة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2015)

Efficiency of public expenditures in the Algerian economy during the period (2004-2015)

تندرت محمد، جامعة الجزائر3، الجزائر
البريد الالكتروني: tindertmohamed@gmail.com

Abstract:

That the current economic situation It prompts us to try to find out whether the Algerian government directs public expenditures to the best ways to build a strong economy and try to monitor the strengths and weaknesses and benefit from them and to know the efficiency of public spending in the Algerian economy, In our study, we chose a period of improvement in oil prices to find out whether Algeria adopts measurement and planning to achieve the efficiency of public spending, and whether the decision-makers rely on a scientific plan to find out the reason for the low productivity of public spending, To promote the national economy to safety.

Keywords: overhead, efficiency, investment, growth.

مجلة (المُدبّـر) المجلد 03، العدد 02، 2016
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 05-22

الملخص:

ان الوضع الاقتصادي الراهن والحال الذي آل اليه, جدير بان يدفعنا الى محاولة معرفة ما اذا كانت الحكومة الجزائرية توجه النفقات العامة الى احسن السبل لبناء اقتصاد قوي ومحاولة رصد نقاط القوة والضعف والاستفادة منها ومعرفة مدى كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري, ولقد اخترنا في دراستنا هذه فترة البحبوحة المالية جراء تحسن اسعار النفط لمعرفة هل الجزائر تعتمد القياس والتخطيط لتحقيق كفاءة الانفاق العام وهل يعتمد اصحاب القرار على خطة علمية لمعرفة سبب ضعف انتاجية الانفاق العام, وفي هذا الصدد تم التركيز علي عرض الاحصائيات وتحليل المعطيات للتوصل الى النتائج لاقتراح الحلول على اصحاب القرار لتعزيز كفاءة الانفاق العام, وذلك بتوجيه الانفاق نحو الطرق المثلى خاصة الاستثمار, للرقي بالاقتصاد الوطني الى بر الامان.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة, الكفاءة, الاستثمار، النمو.

المقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة املتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الاصعدة فنجد الجزائر غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على اساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد, وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر, كان للإنفاق العمومي الدور البارز في تحقيق الاهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واداة من ادوات تنفيذ البرامج الحكومية, حيث يعتبر الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية , والتي بواسطتها تقوم الحكومة بالتأثير على الطلب الكلي والذي بدوره يؤثر على النمو , لذلك يجب الاهتمام بتوجيه هذه النفقات وتسييرها احسن تسيير, لضمان توازن الاداء الاقتصادي وتحقيق النمو وتجنب الازمات .

اشكالية البحث:

لقد انفقت الجزائر في اطار النفقات العامة خلال فترة البحبوحة المالية في ضل تحسن اسعار النفط في تلك الفترة اموال معتبرة, وفي هذا البحث سوف نحاول معرفة ما اذا كانت هذه النفقات ادت دورها ؟

ولمعالجة الاشكالية نقترح الاسئلة الفرعية التالية:

-هل الجزائر تعتمد القياس والتخطيط لتحقيق كفاءة الانفاق العام.

-هل يعتمد اصحاب القرار على خطة علمية لمعرفة سبب ضعف انتاجية الانفاق العام.

اهمية البحث:

تأتي اهمية ة هذه الورقة من اهمية النفقات العامة في تحقيق ازدهار الاقتصاد وتحقيق اعلى معدلات نمو باقل تكلفة.

اهداف البحث:

-محاولة معرفة هل وفقت الحكومة الجزائرية في توجيه النفقات العامة , وهل كانت هذه النفقات فعالة.

–محاولة رصد نقاط القوة والضعف والاستفادة منها ومعرفة مدى كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري.

–اقتراح بعض التوصيات لأصحاب القرار لتفعيل وكفاءة الانفاق العام.

المحور الاول: ماهية الانفاق العام وكفاءته.

اولا: مفهوم النفقات العمومية: هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية). [1] او هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة, كما يمكن تعريفها بانها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة, ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة على انها ذات اركان ثلاثة: مبلغ نقدي, يقوم بإنفاقه شخص عام, الغرض منه هو تحقيق نفع عام. [2]

ثانيا: تقسيمات النفقات العمومية: لم يكن تقسيم النفقات العمومية موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين في ضل الدولة الحارسة, حيث كانت النفقات العمومية محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة, فكانت النفقات من طبيعة واحدة, الا انه مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة الى خانة الدولة المتدخلة ازدادت اهمية تقسيم النفقات العمومية نضرا لتنوع وتزايد النفقات العمومية واختلاف آثارها, ويقسم المشرع الجزائري النفقات العمومية للدولة الى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار (التجهيز): [3]

1-نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير اجهزة الدولة الادارية والمتكونة اساسا من اجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ, وهذا النوع من النفقات موجه اساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من اموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف اوجهه, حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة, وهي تعبير يتطابق الى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادامت انها لا تهدف الى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر, لذلك تسمى بالنفقات الاستهلاكية.

2-نفقات الاستثمار: يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت انها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة, فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) الذي برهن ان فترة ركود اقتصادي, تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم به مضاعف الاستثمار, فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سيار) خلال فترة ازمة اقتصادية فالنفقات العامة (الاستثمارية) ستسمح بتوزيع الاجور على العمال والقيام بطلبات المواد الاولية لدى الموردين.

ثالثا: مفهوم كفاءة الانفاق العام.

الكفاءة تعني اداء ما ينفذ من عمل او يتخذ من تصرف على نحو صحيح او افضل. [4] ويرتكز تحليل الكفاءة في الاساس على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات ومن ثم فهو يختلف عن مفهوم الاداء الذي يركز على دراسة وتحليل جانب المخرجات فقط دون الالتفات لجانب المدخلات, فالكفاءة تستهدف تحقيق الاستغلال الامثل للمدخلات او الموارد وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات او تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات وقد ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الاساسية , والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع من اجل تلبية

حاجيات ورغبات الافراد المتجددة والمتعددة وان المبدأ الاساس فيها هو الاسهام في تعظيم المنفعة وتخفيض التكاليف , اما من وجهة نظر ادارية فان الكفاءة هي القدرة على تحقيق النتائج المنشودة من خلال استعمال الموارد المتاحة في عملية الانتاج باقل تكلفة ممكنة. [5] وان الاساس في الكفاءة هي الأمثلية, وان مبدا الكفاءة يعد السمة المميزة لكل نشاط يحاول بالوسائل المتاحة زيادة فرصة بلوغ اهداف محددة, وهي بذلك (الكفاءة) علاقة نسبية بين المدخلات والمخرجات , وهي ذات بعدين: [6]

الاول– كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق قدر اكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات وتقاس بنسبة المخرجات الفعلية الى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

الثاني– كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر المخرجات بقدر اقل من المدخلات ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية الى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات (عندما تكون مخرجات الانفاق العام قابلة للقياس الكمي), اما اذا كانت تلك المخرجات ذات طابع اجتماعي فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطية .

المحور الثاني: اثر الانفاق العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة البحبوحة المالية (2000-2012).

لمعرفة مدى كفاءة الانفاق العام يجب تحليل الاثر الذي تحدثه النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية, وفي هذا المحور سوف نحاول معرفة هذا الاثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية التالية:

(–النمو –التشغيل–الادخار والاستثمار).

اولا: اثر الانفاق العام على النمو.

يتأثر النمو الاقتصادي بالإنفاق الانفاق العام عبر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية , لذلك فان تأثر تلك المتغيرات بزيادة الانفاق العام سوف يؤدي الى تأثر الناتج الداخلي

الخام , والشيء المهم هنا هو معرفة المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي وهل يعكس النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد, لان نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو يظهره ارتفاع معدل النمو الفعلي, والجدول الاتي يبين حجم النفقات العامة ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الفترة (2000-2012).

الجدول رقم (01):حجم النفقات العامة ومؤشرات مختلفة للاقتصاد الجزائري في الفترة (2004-2015).

	النفقات العامة (مليار دينار)	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	نسبة النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو %	معدل نمو الناتج المحلي الاسمي %	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (دج)
2004	1891.8	6150.4	30.75	5.2	-	189998.7
2005	1985.9	7563.6	26.25	5.1	22.97	229805.6
2006	2453.0	8520.6	28.78	4.8	12.65	254318.7
2007	3108.5	9408.3	33.03	3.0	10.41	274711.6
2008	4191.0	11042.8	37.95	2.4	17.37	320231.8
2009	4246.3	10034.3	42.31	2.4	-9.13	283737.1
2010	4512.8	12049.5	37.45	3.3	20.08	334493.3
2011	5853.6	14588.5	40.12	3.4	21.07	394395.2
2012	7058.1	16208.7	43.54	3.3	11.10	432289.6
2013	6024.1	16650.2	36.18	2.8	2.72	434765.1
2014	6995.7	17242.5	40.57	3.8	3.55	440826.8
2015	7656.3	16591.9	46.14	3.8	-3.77	415181.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من الشكل التالي واستنادا الى بيانات الجدول اعلاه يتضح انه على الرغم من الزيادة الكبيرة للنفقات العامة لا يوجد تحسن ملحوظ لنصيب الفرد من هذه النفقات ولا لمعدل النمو الاقتصادي بل نلاحظ العلاقة العكسية بين هذه النفقات والنمو خلال (2005-2008),(2011-2012).

ومنه نستنتج ان النفقات العامة في الجزائر لا تؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي ولا نصيب الفرد من النفقات العامة.

لذلك يجب على السلطات الفاعلة ترشيد النفقات العامة وتوجيهها الى النفقات الاستثمارية وتفادي البذخ.

الشكل رقم (01):العلاقة بين النفقات العامة ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2015).

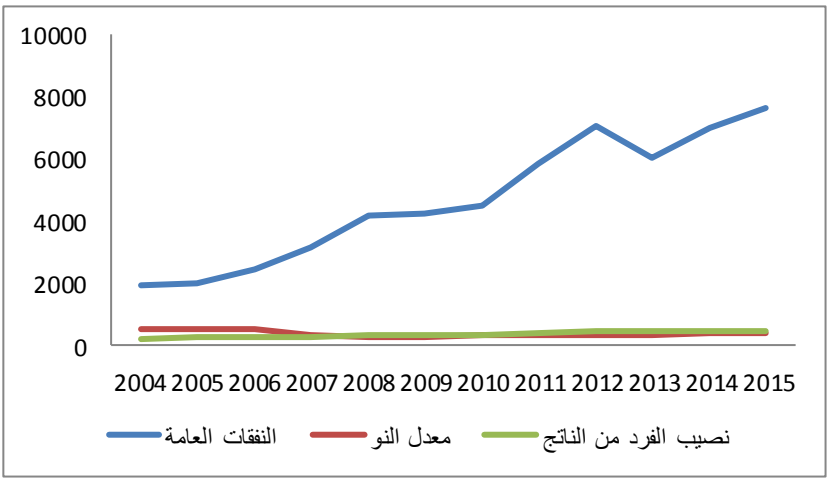

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01).

الشكل (02):العلاقة بين (الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي) و(النمو).

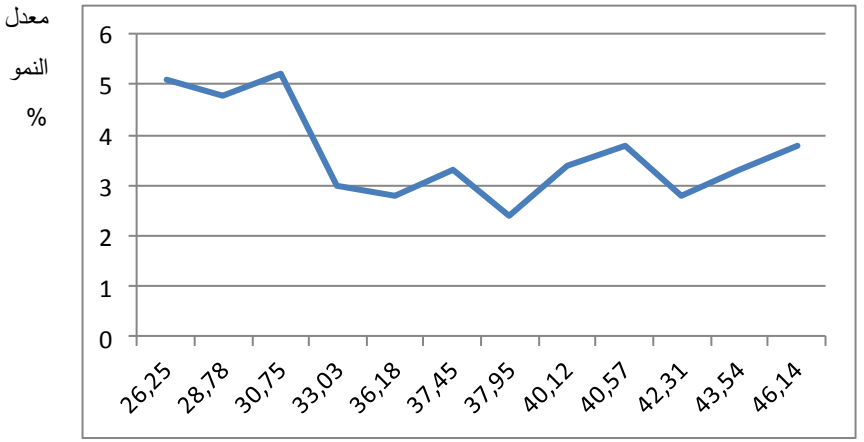

نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01).

من المنحني اعلاه نلاحظ ان العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي تتوافق مع ما توصل اليه العديد من الباحثين, اي ان الاثر الايجابي للأنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يمكن ان يستمر مع الزيادة في الانفاق العام حيث قدرت النسبة التي لا يجب تجاوزها (نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام) 15% لان تجاوز هذه النسبة يؤدي حتما الى تراجع النمو الاقتصادي, وهذا ما لاحظناه في اغلب مراحل المنحنى اعلاه, كما نلاحظ ايضا ان الاتجاه العام للمنحنى سالب اي ان العلاقة بين الانفاق العام ومعدل النمو عكسية.

ومن اهم الاسباب التي تؤدي الى وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدل النمو وعدم كفاءة الانفاق العام في الجزائر ما يلي:

-عدم جدوى الكثير من المشاريع رغم استهلاكها اموالا طائلة, بسبب عدم وجود اخصائيين اكفاء لمتابعة هذه المشاريع, اضافة الى الفساد الذي انهك الاقتصاد الوطني الجزائري.

-عدم اختيار المشاريع المولدة للدخل ولفرص العمل.

ثانيا: اثر الانفاق العام على الادخار والاستثمار.

يعتبر كلا من الاستثمار والادخار متكاملا لهذا يجب الحفاض على مستوى معين من الادخار لضمان استقرار معدلات الاستثمار عند مستويات لا باس بها لان الاستثمار ضروري وحيوي للاقتصاد لأنه يضمن استمرا ودفع ميكانيزم النشاط الاقتصادي, حيث يؤدي انخفاض معدلات الاستثمار الى تقليص الطاقة الانتاجية ومن ثمة الانكماش الاقتصادي وتعطل النمو الاقتصادي, والجدول الاتي يبين نسبة الادخار والاستثمار العام الى الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم(02):نسبة الاستثمار والادخار الى الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الاستثمار.

	النفقات العامة (مليار دينار)	نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي الخام%	نسبة الادخار من الناتج الداخلي الخام%	معدل نمو الاستثمار%
2004	1891.8	33.27	47.67	-
2005	1985.9	31.67	54.79	17.03
2006	2453.0	30.32	57.15	07.86
2007	3108.5	34.27	56.28	24.63
2008	4191.0	37.62	57.44	27.73
2009	4246.3	46.61	45.98	13.58
2010	4512.8	40.38	48.22	06.32
2011	5853.6	38.05	47.73	10.25
2012	7058.1	32.14	46.95	13.98
2013	6024.1	43.40	45.92	14.81
2014	6995.7	45.59	44.15	08.76
2015	7656.3	51.14	37.91	07.94

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نلاحظ من الشكل ادناه ومن الجدول اعلاه ان المنحى العام لمنحنى معدل نمو الاستثمار يتجه الى الاسفل باستثناء التحسن الطفيف خلال بعض السنوات, عكس ما نلاحظه على منحنى النفقات العامة الذي يتجه نحو الزيادة, وهذا دليل على ان معظم ان لم نقل كل النفقات العامة لا تتجه نحو الاستثمار.

لذلك يجب على الحكومة ان توجه معظم النفقات نحو الاستثمارات لضمان خلق الثروة.

الشكل رقم (03):العلاقة بين النفقات العامة ومعدل نمو الاستثمار.

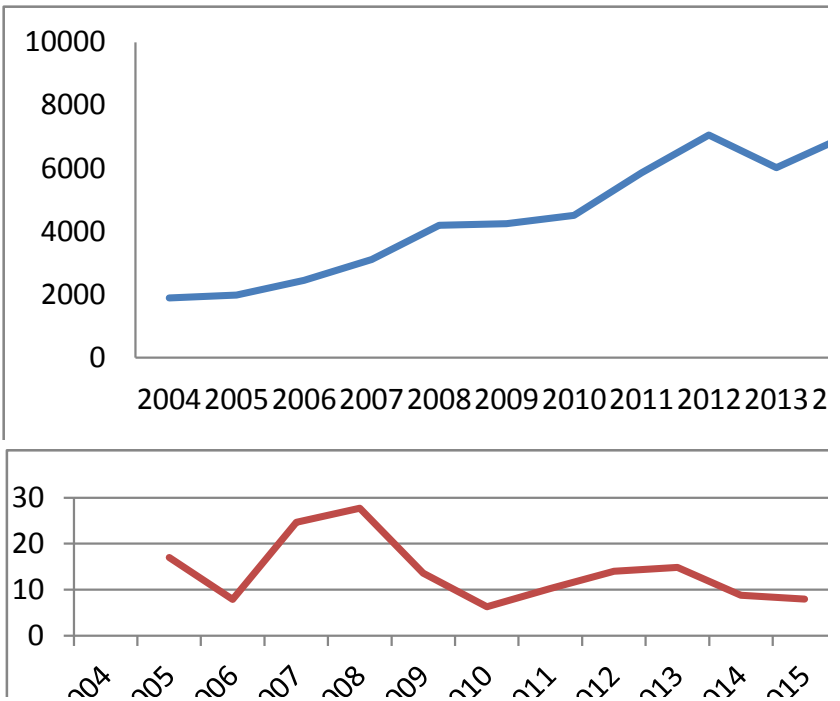

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02).

من الشكل ادناه نلاحظ ان معدلات الادخار دوما اعلى من معدلات الاستثمار , خاصة وان الادخار يتحول الى استثمار تلقائيا في الاقتصاد الذي يعمل بطريقة سليمة, وهذا يدل علي ضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخارات نتيجة لعدم قدرة النفقات العامة على خلق فرص الاستثمار بسبب سوء التخطيط في اعداد الموازنة .

لذلك يجب على الحكومة ان توجه معضم الادخارات نحو الاستثمارات لضمان خلق رؤوس اموال جديدة.

الشكل رقم (04): العلاقة بين (نسبة الادخار من الناتج) وبين (نسبة الاستثمار من الناتج) وبين (معدل نمو الاستثمار).

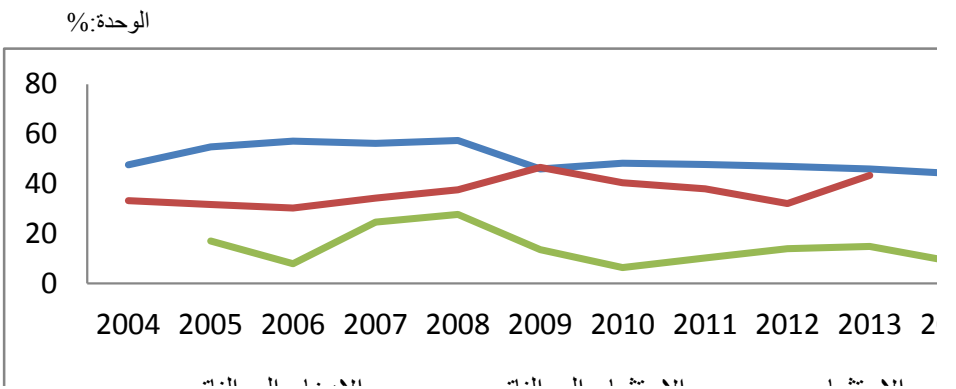

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02).

ثالثا: اثر النفقات العامة على التشغيل:

تعاني الجزائر من مشكل البطالة منذ الاستقلال الى يومنا هذا رغم المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية للقضاء على هذا المشكل وابراز هذه المجهودات تلك التي قام بها الرئيس الراحل هواري بومدين الا انها كانت غير ناجحة لأنها لم تعالج على اساس صحيح حيث عولجت بالبطالة المقنعة, وبعدها برامج عدة مثل تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية...الخ. والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة خلال الفترة (2004-2015).

الجدول رقم (03):تطور معدل البطالة خلال الفترة (2004-2015):

	النفقات العامة (مليار دينار)	نسبة التغير%	معدل البطالة%	معدل التغير
2004	1891.8	-	17.7	-
2005	1985.9	2.24	15.3	13.55-
2006	2453.0	10.27	12.3	19.60-
2007	3108.5	20.10	11.8	4.06-
2008	4191.0	26.93	11.3	4.23-
2009	4246.3	13.07	10.2	9.73-
2010	4512.8	31.63	10.0	1.96-
2011	5853.6	39.14	10.0	0
2012	7058.1	09.29	11.0	0.1
2013	6024.1	03.26-	9.8	1.09-
2014	6995.7	05.61	10.6	8.16-
2015	7656.3	02.43	11.2	5.66

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معدل البطالة رغم تذبذبه الا انه عرف تحسنا طفيفا خلال الفترة (2004-2015) من (17.1% الى 11.2%) , لكن هذا التحسن لا يكفي اذا ما قارناه بالزيادة الكبيرة في النفقات العامة خلال نفس الفترة, خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الاثر المباشر وغير المباشر للنفقات العامة في التشغيل. والشكل ادناه يوضح العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة خلال الفترة (2004-2015).

لذلك يجب علي الحكومة الجزائرية توجيه النفقات العامة نحو الاستثمار في المشاريع التي تتطلب كثافة العمل لامتصاص البطالة وبناء اقتصاد منتج.

الشكل رقم (05): العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة.

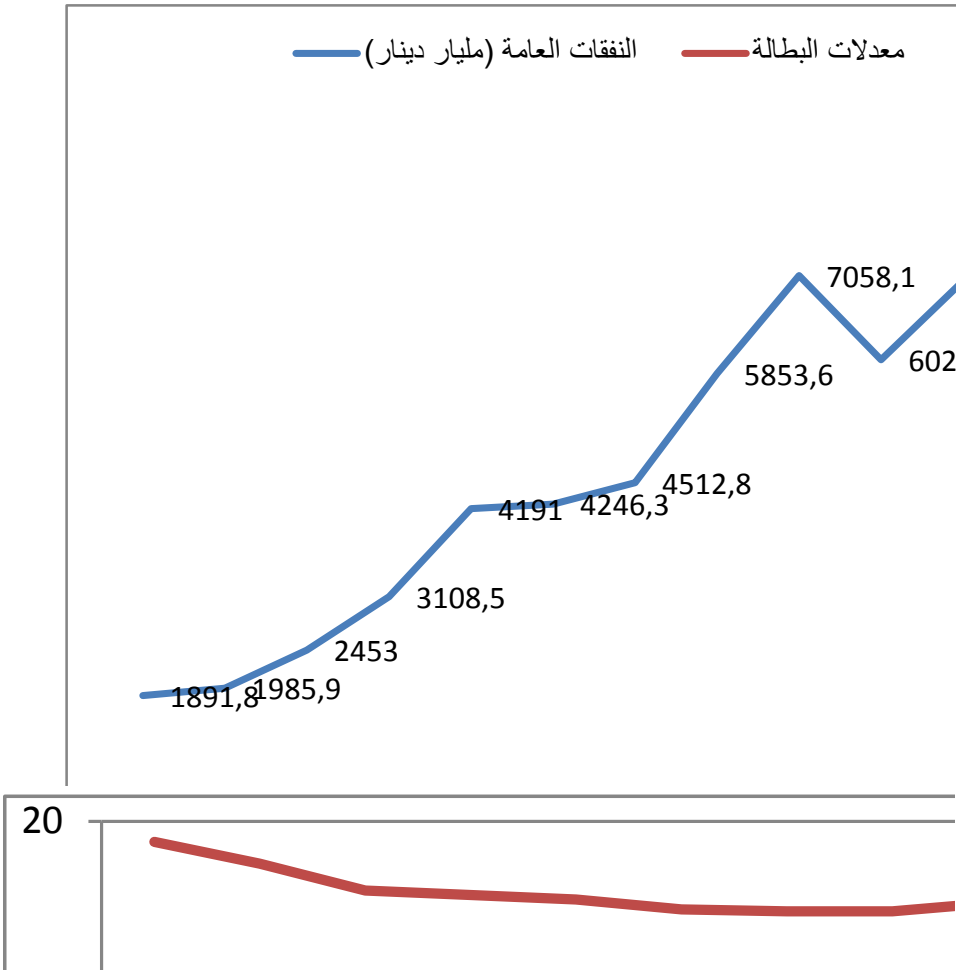

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (03).

الخاتمة:

في ظل التحولات و التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وازدياد حدة المنافسة و الصراع الاقتصادي العالمي، على الاقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلاءم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث أن استغلال النفقات العامة احسن استغلال في الجزائر أصبح إحدى الضروريات التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

يمكننا حصر أهم نتائج هذه الدراسة في العناصر التالية:

–على الرغم من الزيادة الكبيرة للنفقات العامة لا يوجد تحسن ملحوظ لنصيب الفرد من هذه النفقات ولا لمعدل النمو الاقتصادي , اي ان النفقات العامة في الجزائر لا تؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي ولا نصيب الفرد من النفقات العامة.

–من اهم الاسباب التي تؤدي الى وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدل النمو وعدم كفاءة الانفاق العام في الجزائر عدم جدوى الكثير من المشاريع رغم استهلاكها اموالا طائلة, بسبب عدم وجود اخصائيين اكفاء لمتابعة هذه المشاريع, اضافة الى الفساد الذي انهك الاقتصاد الوطني الجزائري وعدم اختيار المشاريع المولدة للدخل ولفرص العمل.

– معظم النفقات العامة لا تتجه نحو الاستثمار.

– معدلات الادخار في الجزائر دوما اعلى من معدلات الاستثمار , خاصة وان الادخار يتحول الى استثمار تلقائيا في الاقتصاد الذي يعمل بطريقة سليمة, وهذا يدل علي ضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخارات نتيجة لعدم قدرة النفقات العامة على خلق فرص الاستثمار بسبب سوء التخطيط في اعداد الموازنة .

– ان معدل البطالة رغم تذبذبه الا انه عرف تحسنا طفيفا, لكن هذا التحسن لا يكفي اذا ما قارناه بالزيادة الكبيرة في النفقات العامة, خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الاثر المباشر وغير المباشر للنفقات العامة في التشغيل.

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية:

– يجب على الحكومة الجزائرية ترشيد النفقات العامة وتوجيهها الى النفقات الاستثمارية وتفادي البذخ.

–على الحكومة ان لا تتعدى في النفقات العامة نسبة 15% من الناتج الداخلي الخام, لان الاثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يمكن ان يستمر مع الزيادة في الانفاق العام حيث قدرت النسبة التي لا يجب تجاوزها (نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام) 15% لان تجاوز هذه النسبة يؤدي حتما الى تراجع النمو الاقتصادي.

– على الحكومة ان توجه معظم النفقات نحو الاستثمارات لضمان خلق الثروة.

– يجب على الحكومة ان توجه معظم الادخارات نحو الاستثمارات لضمان خلق رؤوس اموال جديدة.

– يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمار في المشاريع التي تتطلب كثافة العمل لامتصاص البطالة وبناء اقتصاد منتج.

الهوامش:

1–محمد عباس محرزي, **اقتصاديات المالية العامة**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003, ص65.

2–خميسي قايدي, **تطور نفقات الاستثمار حسب القطاعات في الجزائر**, مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي, العدد 21,المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي, الجزائر,2014,ص.184

3–نفس المرجع, ص.185

4–محمد علي موسى المعموري , **قياس كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006–2013**, مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 96, جامعة بغداد, العراق, 2017, ص.247

5-محمد سعيد احمد, **الكفاءة والكفاية والفعالية**, نقابة التجاريين, مجلة التجاريين, العدد 5, اكتوبر نوفمبر, جامعة فرحات عباس, الجزائر, 1979, ص20.

6-محمد علي موسى المعموري , **قياس كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013**, مجلة العلوم الاقتصادية, العدد 96, جامعة بغداد, العراق, 2017, ص247.

المراجع:

1- خميسي قايدي, **تطور نفقات الاستثمار حسب القطاعات في الجزائر**, مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي, العدد 21,المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي, الجزائر,2014.

2-محمد عباس محرزي, **اقتصاديات المالية العامة**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003, ص65.

3-محمد سعيد احمد, **الكفاءة والكفاية والفعالية**, نقابة التجاريين, مجلة التجاريين, العدد 5, اكتوبر نوفمبر, جامعة فرحات عباس, الجزائر,1979.

4-محمد علي موسى المعموري , **قياس كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013**,مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 96,جامعة بغداد, العراق,2017.

مصادر الاحصائيات:

1-بنك الجزائر.

2-الديوان الوطني للإحصاء.